البديهيات ـ وعلى طريقة بودريار ـ أنّ كل من العقل والحقيقة هي قيم دارسة، أجهز عليها زحف الواقع "مافوق الواقعي" لفكر مابعد الحداثة.

وهكذا، يمكن للمرء أن يستشهد بمقاطع كثيرة من أعمال ديريدا تؤكّد بشكل لا يدعو للشكّ بأنّ التفكيكية ليست، كما حاول خصومه مراراً أن يصوّروها، خطاب لا حاجة له لضرورات الدلالة، المشروعية، أو الحقيقة، فهي تستهجن بشدّة مدرسةَ "كلّ شيء يصلح" المنتمية إلى هيرمينيوطيقة فكر ما بعد الحداثة. فأن تقوم بتفكيك أفكار شائعة أو ساذجة حول كيفية ارتباط اللّغة بالواقع لا يعني أن تفترض بأنّ اللغة فسحة من "اللعب الحرّ" والمفتوح للنصوص، أو لدوالّ عائمة خاوية من أيّ محتوىً دلاليّ[٨]. بتعبير أخلاقيّ آخر، إنّه لسوء فهم كبير أن تفترض بأنّ التفكيكية تهمل أو تعلّق قضية المسؤولية التأويلية، وضرورةَ أن تُقرأ النصوص ـ أو الشفويات ـ في ضوء اعتبارات ومعايير أخرى (النية الطيبة، الإنتباه للتفاصيل، الخ) بشكل يمنعها من التحوّل إلى مجرّد ألعاب عالية الصقل، أو شهادات مفتوحة لكلّ أنواع البذخ القرائيّ. على النقيض من ذلك، هذا الموقف من "الإعتراف والإحترام" يصفه ديريدا في كتابه (**في النحوية** ***Of Grammatology***) ك"دعامة حماية لاغنى عنها"، نقطة انطلاق ضرورية لأيّ فعل تأويليّ يحاذر أن "ينمو في أيّ اتجاه يشاء ويعطي لنفسه الصلاحية بقول أيّ شيء تقريباً."[٩]، وعندما يقرّر ديريدا أن يجعل نقاشه أكثر تعقيداً يقترح بأنّ النكوص إلى قصدية المولّف "عملت دائماً على **حماية** و ليس **فتح** القراءة "، وهكذا يكون من الخطل أن نؤوّل هذه الكلمات على أنها الغاء للنقطة الأصلية. ذلك أنه من الحسنات الكبرى لكتابات ديريدا ـ أعود وأحيل القارئ إلى ما كنت قد كتبته سابقاً عن هذا الموضوع في مكان آخر ـ هي أنّه يثير قضايا المسوؤلية الأخلاقية (جنباً إلى جنب مع الأسئلة الابستمولوجية) التي طُمست عبر الإرتكاس المباشر إلى مقولات الدلالة، النوايا، سلطة النصّ، القراءة الصحيحة، معصومية المؤلّف، وغيرها[١٠]. ما كان قد فشل المعلّقون الخصوم في القبض